

الناسخ والمنسوخ عند الامام السيوطي

هاني طعيمات

كلية الآداب ، قسم الشريعة والدراسات ، جامعة مؤتة، الأردن

تاريخ تقديم البحث ١٩٩٤/٢/١

تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٤/٦/١٤

ABSTRACT

It is very important for any scholar studying Islamic Jurisprudence to have had great knowledge of the Abrogating Abrogated (Al-naasikh Wa Al-Mansoukh) in the Holy Quran. One of the great scholar in this particular field was Al-Imam Jalal Al-din Al-Suyuti (10th century Hij). This paper examines the utterances which Al-Imam Al-Suyuti considered cancelled out.

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى الرد على اولئك الذين خرقوا اجماع السلف بمحاولتهم نفي النسخ عن آيات القرآن الكريم بتفسيرها تفسيرات بعيدة لا يحتاج معها الى القول بالنسخ. والامام السيوطي من العلماء الذين نقلوا الاجماع على وقوع النسخ في شريعة الاسلام، وأحد الذين اهتموا به كثيرا فقد تناوله في عدد من مؤلفاته. ومما يسجل للامام السيوطي من سبق في علم الناسخ والمنسوخ أنه لاحظ أن الآيات القرآنية المنسوخة في حكمها دون تلاوتها أقل بكثير مما ذهب إليه من سبقه من العلماء وقد حررها فبلغ عددها عشرين آية وبالسير على المنهج الذي ارتضاه السيوطي طريقا لمعرفة الناسخ والمنسوخ من الآيات، تبين أن عددا من الآيات التي ذكر انها منسوخة في حكمها دون تلاوتها ليست كما قال، وذلك لإمكان الجمع بينها وبين التي ذكر أنها ناسخة لها، وقد وصل عدد ما يصلح لدعوى النسخ من هذه الآيات الى احدى عشرة آية فقط.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

غني عن البيان أن النسخ من أهم ما يجب أن يعرفه من يبحث في أحكام الشريعة الإسلامية، لأن التعرف على أحكامها والعمل بها يقتضي معرفة محكمها ومنسوخها، ومعرفة ضرورية أيضا لمن يتصدى لتفسير القرآن الكريم، فقد صرح كثير من الأئمة أنه لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ.

ولأهمية موضوع النسخ وجلال خطره اتجهت عناية السلف الصالح من العلماء الى دراسته وبحثه في مباحث مبثوثة في مؤلفاتهم، فقد تناولوا الأصوليون فأفردوا له في كتبهم بابا، وتناولوا المؤلفون في علوم القرآن، وعالج دعاويه المفسرون، فلا نكاد نرى مفسرا للقرآن إلا وقد اهتم بموضوع النسخ وتحدث عنه.

والعلماء في موقفهم من الناسخ والمنسوخ هم بين مقصر ومقتصد وغال، فالمقصرون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ اطلاقا سالكين به مسلك التأويل بالتخصيص وغيره. والغالون هم الذين أدخلوا في النسخ ما ليس منه.

أما المقتصدون فهم الذين وقفوا بالنسخ موقف الضرورة التي يقتضيها وجود التعارض بين الأدلة مع معرفة المتقدم منها والمتأخر، فتجدهم لم يجحدوا النسخ ولم يتوسعوا فيه جزافا. ومن هؤلاء الامام جلال الدين السيوطي، الذي تناول موضوع الناسخ والمنسوخ في بعض مؤلفاته وبمناسبة مرور خمسمائة عام على وفاة هذا لعالم الجليل، وقع اختياري على موضوع "الناسخ والمنسوخ عند السيوطي" كمساهمة مني في تخليد ذكره. ومما شجعني على الكتابة في هذا الموضوع ان بعضا من المعاصرين(*) قد أخذوا يرددون ما قال به بعض المعتزلة كأبي مسلم الأصفهاني، فقاموا بدراسات أيدوا فيها عدم وقوع النسخ وحاولوا نفيه عن آيات القرآن الكريم بتفسيرها تفسيرات متكلفة لا يحتاج معها الى القول بالنسخ، وهم في ذلك قد وقعوا من حيث يدرون أو لا يدرون في شرك أعداء الاسلام الذين اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها في الدين الحنيف، ونالوا بها من قدسية القرآن الكريم. وقد أخذت أفكار هؤلاء بالانتشار بين طلبة العلم الشرعي، فأحببت بهذا البحث ومن خلال ندوة الامام السيوطي اظهار الحق وإبطال الباطل، والله من وراء القصد.

وسأتناول في بحثي هذا موقف الامام السيوطي من بعض مسائل النسخ وذلك في مبحث

أول دون التوسع في بحثها، لأن لذلك موضعه من كتب الأصول وعلوم القرآن، ثم سأتناول بالدراسة في مبحث ثان الآيات التي يرى السيوطي أنها منسوخة لنرى هل تدخل حقا فيما نسخه الله تعالى من آيات، فأتى بأحسن منها أو مثلها، وهو على كل شيء قدير.

المبحث الأول النسخ كما يراه الامام السيوطي

(١) اهتمام السيوطي بموضوع النسخ

لقد اهتم الامام جلال الدين السيوطي بالنسخ كثيرا، حيث تناوله بالبحث في عدد من مؤلفاته، فعقد له في كتابه "الاتقان في علوم القرآن"، وكتابه "معترك الأقران في اعجاز القرآن" باباً خاصاً بيّن فيه أهمية النسخ، وحصر فيه ما يصلح لدعوى النسخ من آيات القرآن الكريم في عشرين آية، تعرض لتفسيرها مع غيرها من آيات الأحكام في كتابه "الاكلیل في استنباط التنزيل"، اضافة لتفسيره لها في كتابه "الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، كما عقد له بابا خاصا في كتابه "التحبير في علم التفسير"، بين فيه أنواع النسخ.

والامام السيوطي من العلماء الذين يرون انعقاد الاجماع على وقوع النسخ في الشريعة الاسلامية(١)، فقد قال: (النسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم منها: التيسير. وقد أجمع المسلمون على جوازه، وأنكره اليهود)(٢).

وكأنني بالامام السيوطي وهو ينقل الاجماع على وقوع النسخ يتجاهل رأي أبي مسلم الأصفهاني في النسخ - وهو أحد علماء التفسير في القرن الرابع الهجري - وذلك على احتمال أنه لم يعد خلافه في جواز النسخ ووقوعه خارقا للإجماع، فقد كان العلماء قبل أبي مسلم الأصفهاني ومن لف ملفه يأخذون بلا تردد بجواز النسخ، يقول ابن الجوزي في كتابه نواسخ القرآن: (باب اثبات أن في القرآن منسوخا: انعقد اجماع العلماء على هذا، إلا أنه قد شذ من لا يلتفت إليه، فحكى أبو جعفر النحاس أن قوما قالوا: ليس في القرآن ناسخ ولا منسوخ، وهؤلاء قوم لا يقررون، لأنهم خالفوا نص الكتاب واجماع الأمة. قال الله عز وجل: "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها" (٣)(٤).

وعلى كل ومهما كان موقف السيوطي من أبي مسلم، فقد تصدى العلماء في القديم والحديث(٥) لأبي مسلم الأصفهاني وأضرابه، وبيّنوا بالحجة والبرهان عدم صحة ما

ذهبوا إليه من القول بعدم وقوع النسخ في الشريعة الاسلامية أو في القرآن خاصة.

(٢) حقيقة النسخ عند الامام السيوطي

لقد تصدى السيوطي لبيان معنى النسخ لغة، فذكر له عدة معان تدور بين الإزالة والتبديل والنقل والتحويل(٦)، وهويرى أن الإزالة هي أصل معناه الشرعي، لذلك نجده قد عرف النسخ تعريفا بسيطا ربط فيه بين هذا المعنى والمعنى الشرعي فقال: (النسخ: الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله)(٧).

ولنا على هذا التعريف الملاحظات التالية:

١. أنه يفيد أن النسخ لا يكون إلا للحكم، وهو كذلك في الواقع وحقيقة الأمر وتقسيم العلماء للنسخ الى نسخ تلاوة ونسخ حكم هو تقسيم للايضاح فحسب لأن ما أسموه نسخ تلاوة لا يخرج عن كونه نسخ حكم، إذ أن نسخ تلاوة الآية هو في الحقيقة نسخ لحكم من أحكامها، وهو رفع الإثابة على ترتيلها وصحة الصلاة بها ونحو ذلك (٨).

٢. أنه لم يقيد الحكم بكونه شرعيا وعلى خلاف ما صنع غيره من العلماء (٩)، وهذا في نظري لا يعد عيبا في التعريف، لأن الحكم، وإن كان يشمل الحكم العقلي، وما ثبت بالبراءة الأصلية، إلا أن الحكم العقلي لا يمكن رفعه، فإن افترض إمكان رفعه لا يعد رفعه نسخا له اذ هو لم يثبت بدليل شرعي، والشارع إنما ينسخ من الأحكام ما شرعه هو لا ما ثبت بالعقل أو بالعادة والتعارف، وكذلك رفع البراءة الأصلية لا يعد نسخا لأنه ليس فيه رفع لحكم شرعي (١٠). إذن فالنسخ لا يكون إلا لحكم شرعي، وهذا أمر واضح وضوحا لا يحتاج معه التعريف الى التقييد به.

٣. أنه لم يبين الدليل الناسخ فخلا من قيد (بدليل شرعي معتبر) وهو قيد ضروري في التعريف، لأن الناسخ حقيقة هو الشارع، والنسخ فعل له، فكان لا بد من أن يذكر في التعريف ما يعبر عن إرادة الشارع في تغيير الحكم المنسوخ، ألا وهو الدليل، ومما يشترط في هذا الدليل أن يكون متأخرا عن الحكم المنسوخ، لأن الحكم لا ينسخ بدليل أنزل قبله أو معه (١١).

٤. أنه لا يسمح بدخول ما ليس بنسخ في نطاق النسخ، فهو يخرج الأخبار من نطاق النسخ، كما يخرج آيات الوعد والوعيد، لأن هذه وتلك لا تشرع حكما، وهو ما صرح به السيوطي فقد قال: (لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد، وإذا عرفت ذلك، عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيرا من آيات الأخبار والوعد والوعيد)(١٢).

كما أنه يخرج ما شرع من الأحكام لعله ثم تزول العلة، فينتقل بزوالها الحكم الى حكم

آخر، لأن هذا الانتقال ليس بنسخ، إذ النص المنسوخ لا يصلح بعد أن نسخ دليلاً شرعياً، فلا يجوز العمل به بعد ذلك، أما الحكم المرتبط بعلّة فإنه يدور معها وجوداً وعدمًا، فإذا عادت العلة عاد الحكم، ولهذا لم يعد السيوطي الآيات التي تأمر المسلمين بالصبر والصفح من مثل قوله تعالى: (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) (١٣) منسوخة بآية السيف وهي قوله تعالى: (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) (١٤)، لأن الأمر بالصبر كان لعلّة الضعف الذي كان بالمسلمين، فلما زالت العلة، وأصبح بالمسلمين قوة، كان الأمر بالقتال، وإذا ما عادت العلة عاد الحكم، وقد أوضح السيوطي ذلك فقال في الاتقان وفي معترك الأقران: (ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح ثم نسخ بإيجاب القتال، وهذا في الحقيقة ليس نسخاً بل هو من قبيل المنسأ، كما قال تعالى: (أو ننسأها) (١٥) فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآيات في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك بل هي من المنسأ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّة تقتضي ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله) (١٦).

وقد نسب السيوطي القول بنسخ آيات الصّفح بآية السيف إلى الإمام أبي بكر ابن العربي، فقد جاء في الاتقان ومعترك الأقران: (وقال ابن العربي: كل ما في القرآن من الصّفح عن الكفار والتولي والإعراض والكف عنهم منسوخ بآية السيف، نسخت مائة وأربعاً وعشرين آية، ثم نسخ آخرها أولها) (١٧).

وفي كتاب التّحبير في علم التفسير نجد السيوطي قد ذكر القول بنسخ آيات الصّفح بآية السيف دون أن ينسبه إلى غيره، بل وبعبارة توهم أن هذا القول هو اختيار له، فقد قال بعد أن ذكر أمثلة على ما نسخ حكمه دون تلاوته من القرآن الكريم: (وهنا فوائد: كل ما في القرآن من الصّفح عن الكفار والتولي والإعراض والكف عنهم فهو منسوخ بآية السيف، قال بعضهم: وهي "فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" نسخت مائة وأربعاً وعشرين آية ثم نسخ آخرها أولها) (١٨).

وكما هو واضح فإن ما ذهب إليه السيوطي في الإتقان ومعترك الأقران يتناقض مع ما قاله في التّحبير، وعلى فرض أن ما جاء في التّحبير لا سقط فيه، فأنني أرجح ما جاء في الإتقان ومعترك الأقران، لأن السيوطي قد ذكر فيهما القول بالنسخ منسوباً لغيره، مع جزمه هو بعدم اعتبار ذلك نسخاً.

٥. أنه يميز النسخ عن كل ما يشبهه في الظاهر، فيخرج منه التخصيص والتقييد، لأن في التخصيص قصر للعام على ما بقي من أفراد بعد الخاص، أي أن النص العام المخصص

يبقى حجة بعد تخصيصه. وفي التقييد تقليل لشيوع النص المطلق، حيث يضيق دائرته القيد الذي جاء في النص المقيد، والحكم بعد باق لم يرفع ولم ينته العمل به، وما زال النص المطلق دليلا على هذا الحكم، ولكن مع ملاحظة القيد الذي جاء في النص المقيد. أما في النسخ فإن النص المنسوخ لم يعد حجة بعد ورود الناسخ، والذي يأتي بحكم جديد مخالف للحكم الذي نسخ به من جميع جهاته. وقد أشار الامام الشاطبي في الموافقات الى هذا الفارق الدقيق بين النسخ وكل من التخصيص والتقييد فقال: (الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الاطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخا، لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد، وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غيرمراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخرًا، فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به. وهذا المعنى جار في تقييد المطلق، فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيدته، فلا إعمال له في إطلاقه بل العمل هو المقيد، فكأن المطلق لم يفد مع مقيدته شيئا فصار مثل الناسخ والمنسوخ، وكذلك العام مع الخاص، إذ كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ، فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار فأشبهه الناسخ والمنسوخ، إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص، وبقي السائر على الحكم الأول، والمبين مع المبهم كالمقيد مع المطلق، فلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها الى شيء واحد)(١٩).

كما أن التعريف يخرج من النسخ ما شرع من الأحكام مغيا بغاية، أو مؤقتا بوقت، لأن هذه الأحكام تنتهي بغايتها وبحلول وقتها دون الحاجة الى خطاب جديد يرفعها، أما في النسخ فإن النص المنسوخ لم يكن مقترنا بما يشعر انتهاء العمل به في وقت ما (٢٠).

من كل ما تقدم نلاحظ أن تعريف السيوطي للنسخ جاء جامعا مانعا إلا أنه خلا من قيد ضروري معتبر. أما أنه جامع، فلأنه لا يهمل نوعا من النسخ، فهو يصدق على النسخ الواقع في القرآن وفي السنة، وعلى نسخ الحكم والتلاوة، ونسخ أحدهما دون الآخر. وأما أنه مانع فلأنه لا يسمح بدخول ما ليس بنسخ في نطاق النسخ. وإذا أضيف إليه قيد: (بدليل شرعي متأخر) فإنه يصبح تعريفا محكما، ويمكن صياغته على النحو التالي: النسخ: إزالة الحكم بدليل شرعي متأخر حتى لا يجوز امتثاله.

(٣) طرق معرفة الناسخ والمنسوخ

لا بد لتحقيق النسخ من ورود دليلين عن الشارع متعارضين تعارضا لا سبيل لازالته بالجمع بينهما على أي وجه من وجوه التأويل الصحيح، وحينئذ فلا مناص من أن نعد

أحدهما منسوخا دفعا للتناقض في كلام الشارع الكريم (٢١). وحتى لا يجترىء على ادعاء النسخ أحد دون بيئة احتاط العلماء فبينوا كيف يعلم المنسوخ مما ليس منسوخا، بل لقد شدد بعضهم النكير على من يدعي النسخ دون برهان، فهذا الإمام ابن حزم يقول: (لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة: هذا منسوخ إلا بيقين... فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن، أو على لسان نبيه ففرض اتباعه، فمن قال في شيء من ذلك أنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر، وأسقط لزوم اتباعه، وهذه معصية لله تعالى مجردة، وخلاف مكشوف، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله، وإلا فهو مفتر مبطل) (٢٢).

والإمام السيوطي من أولئك العلماء الذين بينوا كيف يعرف الناسخ والمنسوخ، فذكر أنه لا يعتمد في ذلك على قول عوام المفسرين، ولا على اجتهد المجتهدين، لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وإنما المرجع في معرفة ذلك إلى ما يلي:

أ. النقل الصريح عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت كذا.

ب. العلم بتاريخ تشريع الدليلين المتعارضين وذلك بأن ينقل بالرواية أن أحد الدليلين ثبوته متقدما على الآخر، فمتى ورد الدليلان متعارضين على وجه لا يمكن العمل بأحدهما إلا بترك الآخر، وثبت تقدم أحدهما على الآخر، كان المتأخر ناسخا للمتقدم (٢٣).

٤) أقسام النسخ

لقد بين السيوطي أن النسخ الواقع في القرآن الكريم يقسم إلى نوعين باعتبارين مختلفين: الأول: باعتبار الدليل الناسخ. والثاني: باعتبار الحكم المنسوخ.

النوع الأول: النسخ باعتبار الدليل الناسخ ويقسم إلى:

أولا - نسخ للقرآن بالقرآن، وهذا القسم أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه (٢٤)، وقل مثل له السيوطي بأمثله كثيرة، وهو ما قصد إلى شرحه من حديثه عن النسخ في مؤلفاته.

ثانيا: نسخ للسنة بالقرآن، وفيه خلاف بين العلماء، والأكثر منهم على جوازه ووقوعه (٢٥)، وقد مثل له السيوطي بنسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة، بقوله تعالى: (فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام) (٢٦)، وهذا عند من يرى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى إلى بيت المقدس باجتهاده لا بنص من الله تعالى. (٢٧).

ثالثا: نسخ للقرآن بالسنة، وفيه خلاف بين العلماء كسابقه، ومثل له السيوطي (٢٨) بنسخ

قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) (٢٩)، بحديث: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) (٣٠). وبسط آراء العلماء وأدلتهم في هذا القسم والذي قبله مبنوثة في كتب الاصول، ولا يتسع المقام لبحثها هنا.

النوع الثاني: النسخ باعتبار الحكم المنسوخ، وهو ثلاثة أضرب:

الأول: نسخ الحكم والتلاوة معاً، وإلى جواز ذلك ووقوعه ذهب أكثر القائلين بالنسخ من المسلمين، فقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) يحفظون سوراً وآيات فغابت عنهم، فأخبرهم النبي (صلى الله عليه وسلم) أنها رفعت، جاء في الإتيان: (وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة، وإنما يكون بأن ينسيهم الله آياه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: "إن هذا لفي الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى" (٣١). ولا يعرف اليوم منها شيء... وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام) (٣٢).

ونقل السيوطي في الإتيان أمثلة كثيرة لهذا الضرب من النسخ منها: (ما روي عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) قال: نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها: أن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب) (٣٣).

كما أن السيوطي قد نبه فيما حكاه عن غيره أن قوماً انكروا هذا الضرب من النسخ، لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها (٣٤).

وما ذهب إليه هؤلاء القوم لا يقدح في وقوع هذا الضرب من النسخ، فلا مانع من أن ينسي الله نبيه بعض ما قد كان أنزله إليه، بل من الجائز أن ينسخ الله جل ذكره جميع القرآن، بأن يرفعه من صدور عباده ويرفع حكمه بغير بدل، ودليل ذلك قوله تعالى: (ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك) (٣٥)، ونقل بعض ما وقع من ذلك بأخبار الآحاد لا يضر. لأن أخبار الآحاد حجة تقييد العلم، والتسليم بوقوعه لا يعد مطعناً في القرآن الكريم الذي تكفل الله جل ذكره بحفظه، ما دام المرفوع منه قد رفع في عهد التنزيل.

الثاني: نسخ التلاوة دون الحكم، وقد مثل له السيوطي وغيره بأمثلة منها: ما صح عن أكثر من واحد من الصحابة أنه كان فيما أنزل من القرآن: "الشيخ والشيخة إذا زنيا

فأرجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم" (٣٦). فمن المعلوم أن هذه الآية لا وجود لها بين دفتي المصحف مع أن حكمها باق على إحكامه لم ينسخ. قال السيوطي: (وخطر لي في ذلك نكتة حسنة، وهو أن سبب التخفيف على الأمة بعدم اشتهاار تلاوتها وكتابتها في المصحف وإن كان حكمها باقيا، لأنه أثقل الأحكام وأشدّها، وأغلظ الحدود وفيه الإشارة الى نذب السئر) (٣٧).

وذكر السيوطي عن بعض العلماء الحكمة من رفع تلاوة الآية مع بقاء حكمها، وهي: أن في ذلك إظهار لمقدار طاعة الأمة في المسارعة الى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفسال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع سيدنا ابراهيم الخليل الى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طرق الوحي (٣٨).

وهذا الضرب كسابقه قال بجوازه ووقوعه أكثر القائلين بالنسخ من المسلمين، ومنعه بعضهم متعللين بأدلة واهية تصدى للرد عليها العلماء قديما وحديثا (٣٩).

وهناك من المحدثين (٤٠) من أنكر هذا الضرب دون سابقه معتبرا إياه مجرد فرض لم يتحقق في واقعة واحدة، وأنه غير معقول ولا مقبول، لأن الآثار المروية عن الصحابة في آية الرجم، وفي غيرها من الآيات منسوخة التلاوة دون الحكم مستبعد صدورهما عنهم، وإن كانت قد صحت أسانيدھا.

ومن الغريب أن يصدر من باحث على درجة من العلم مثل هذا التشكيك بصحة آثار رواها الأئمة الحفاظ كالإمام مسلم والترمذي وغيرهما، وما أفدح الخطر إن نحن فتحنا مثل هذا المدخل الى ما رواه أئمة الحديث.

الثالث: نسخ الحكم دون التلاوة. قال السيوطي: (وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب مؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جدا، وإن أكثر الناس من تعديد الآيات فيه) (٤١). ولعل التوسع في هذا الضرب والإكثار من ذكر الأمثلة فيه يرجع الى ما أوضحه الإمام الشاطبي في الموافقات من التسامح في إطلاق النسخ على ما ليس منه اصطلاحا (٤٢).

والإمام السيوطي من العلماء الذين تعقبوا دعاوى النسخ الكثيرة، فأخرج منه أقساما ليس منه في حقيقة الأمر، وهذه الأقسام أوضحها في كتابيه الإقتان، ومعترك الأقران، وما زال السيوطي يبحث الآيات التي قال عنها غيره بأنها منسوخة الحكم دون التلاوة حتى حصر ما يصلح منها لدعوى النسخ في عدد قليل نسبيا، وفي المبحث التالي، سندرس هذه الآيات لنرى هل تدخل حقا فيما نسخه الله تعالى من آيات، مستأنسين في ذلك بالطرق التي ذكر السيوطي أنها تعتمد في معرفة الناسخ والمنسوخ.

المبحث الثاني

الآيات المنسوخة عند الإمام السيوطي

لقد حصر الإمام السيوطي ما يصلح لدعوى النسخ من آيات القرآن الكريم في اثنتين وعشرين آية، موجودة في إحدى عشرة سورة هي: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، وبراءة، والنور، والأحزاب، والمجادلة، والممتحنة، والمزمل. ثم ذكر أن الأصح في آيتين منها الإحكام لا النسخ وهما قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة... الآية) (٤٣)، وقوله تعالى: (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً) (٤٤) وها هي الآيات المدعى عليها النسخ في نظر السيوطي مشفوعة بالتعليق عليها.

أولاً - الآيات من سورة البقرة، وعددها سبع آيات:

الآية الأولى: رقم (١١٥) قوله تعالى: (ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله إن الله سميع عليم). ذكر السيوطي (٤٥) أنها على رأي ابن عباس (رضي الله عنهما) منسوخة بالآية (١٤٤) من السورة نفسها وهي قوله تعالى: (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها، فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره). وقد ذكر في الدر المنثور الرواية عن ابن عباس في ذلك (٤٦). لكننا نجد في موضع آخر من الدر المنثور أن السيوطي قد ذكر رواية أخرى عن ابن عباس تقطع بأن الآية المدعى عليها النسخ قد أنزلت بعد التي ادعى أنها ناسخة لها، فقال: (أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، والنحاس في ناسخه والبيهقي عن ابن عباس قال: إن أول ما نسخ في القرآن القبلة، وذلك أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لما هاجر إلى المدينة وكان أكثر أهلها إلهود أمره الله أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود، فاستقبلها رسول الله بضعة عشر شهراً، وكان رسول الله يحب قبلة إبراهيم وكان يدعو الله وينظر إلى السماء، فأنزل الله "قد نرى تقلب وجهك" إلى قوله "فولوا وجوهكم شطره" فارتاب من ذلك إلهود، وقالوا ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها، فأنزل الله "قل لله المشرق والمغرب") (٤٧).

وهذه الرواية ذكرها النيسابوري في أسباب النزول (٤٨) من طريق عطاء بن أبي رباح وابن أبي طلحة الوالبي عن ابن عباس.

وأيضاً نجد السيوطي في كتابه "الإكليل في استنباط التنزيل" قد ذكر أن ما بين الآيتين هو التخصيص لا النسخ، فذكر عند تفسيره لقوله تعالى (ولله المشرق والمغرب) سبب نزولها

وأنه قد صح عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنها نزلت في صلاة التطوع على الراحلة في السفر، وعن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) أنها نزلت فيمن صلى بالاجتهاد الى القبلة، ثم تبين له الخطأ، وأنه لا يمتنع أن تكون نزلت في الأمرين معاً بأن وقعا في وقت واحد، وسئل النبي (صلى الله عليه وسلم) فأنزل الله تعالى الآية مريداً بها حكم جميع ذلك (٤٩).

وقال عند تفسيره لآية (فولّ وجهك شطر المسجد الحرام): فيه ايجاب استقبال الكعبة في كل صلاة فرضاً كانت أو نفلاً في كل مكان حضراً أو سفراً، وهو مخصوص بالآية المتقدمة في نافلة السفر على الراحلة (٥٠).

وعليه فدعوى النسخ هنا لا تصح لعدم التعارض بين الآيتين على وجه يتعذر معه الجمع بينهما، ولأن الرواية عن ابن عباس في تقدم نزول الآية المدعى بها النسخ معارضة برواية أخرى عنه مفادها أنها المتأخرة في النزول لا آية (فولّ وجهك شطر المسجد الحرام)، وهذه الرواية يؤيدها رواية أخرى عن قتادة في سبب نزول الآية، فقد جاء في الدر المنثور: (أخرج عبد بن حميد، وابن المنذر عن قتادة قال: صلى نبي الله بعد قدومه الى المدينة نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم وجهه الله بعد ذلك الى الكعبة البيت الحرام، فقال في ذلك قائلون من الناس: ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها، لقد اشتاق الرجل الى مولده، فقال الله عز وجل "ولله المشرق والمغرب" (٥١).

الآية الثانية: رقم (١٨٠) قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين).

وهذه الآية اختلف العلماء بشأنها كثيراً، فذكر السيوطي وغيره (٥٢) أن الأشهر فيها أنها منسوخة، واختلف في الناسخ لها، فقليل: منسوخة بآية الموارث، وقيل: بحديث (فلا وصية لوارث) (٥٣)، وقيل بالإجماع.

وذكر السيوطي قولاً بعدم نسخها وأنها محكمة خاصة بمن لا يرث من الوالدين كالكفار والمحجوبين من الأقارب، وذكر أن أصحاب هذا القول اختلفوا في حكم الوصية لهؤلاء، هل هي واجبة أم مندوبة (٥٤).

وعن أبي مسلم الأصفهاني ان الآية محكمة، وحكمها باق على عمومها ولا منافاة بين إعطاء الوصية للوارث، وثبوت الميراث له، لأن الوصية عطية من المورث، والميراث عطية من الله تعالى، فللوارث أن يجمع بين الوصية والميراث بحكم الآيتين (٥٥).

والذي يظهر لي في هذه الآية - والله أعلم - أن الله تعالى قد شرع الوصية للوالدين وللأقربين دون أن يحدد مقدارها، وترك تقديرها للموصي، وذلك بقوله تعالى (بالمعروف حقاً على المتقين). ثم أنزل الله تعالى آية الموارث محدداً فيها نصيب الوالدين والأقربين من تركة

مورثهم وابتدأها بقوله (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)(٥٦)، فأية الوصية وآية المواريث محتملتين لأن تثبتا الوصية للوالدين والأقربين مع الميراث فيأخذون بالميراث والوصايا، أو لأن تكون إحداهما وهي آية المواريث رافعة لحكم الأخرى وهي آية الوصية، لتأخرها عنها في النزول، ولإزالة هذا الاحتمال كان على أهل العلم كما ذكر الإمام الشافعي (رضي الله عنه): (طلب الدلالة من كتاب الله فما لم يجدوه نصاً في كتاب الله طلبوه في سنة رسول الله، فإن وجدوه فما قبلوا عن رسول الله، فعن الله قبلوه، بما افترض عليهم من طاعته)(٥٧).

وقد وجدنا الدلالة في ذلك عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقوله: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)، وعليه فإن احتمال الجمع بين الميراث والوصية غير مراد للشارع كما يفيد ذلك الحديث، فيبقى الاحتمال الثاني، وتفسير هذا الاحتمال لا يخرج عن أحد أمرين: الأول: أن تكون آية المواريث قد نسخت آية الوصية نسخاً كلياً، فيكون حكم الوصية للأقربين مرفوعاً، سواء أكانوا وارثين أم غير وارثين. الثاني: أن تكون آية المواريث قد نسخت آية الوصية نسخاً جزئياً، وعندئذ يكون الحكم المرفوع هو الوصية للأقرباء الوارثين، أما غير الوارثين فإن الوصية لهم تبقى على حكمها، ومشروعيتها لهم لا خلاف فيها بين العلماء، فقد قال ابن المنذر: (أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الوصية للوالدين للذين لا يرثان، والأقرباء الذين لا يرثون جائزة)(٥٨).

إذن فأية الوصية يعمل بها بالنسبة للوالدين غير الوارثين، والأقرباء من غير الورثة، وعليه فإن الذي بينها وبين آية المواريث بدلالة الحديث هو ما يسميه الحنفية بالنسخ الجزئي أو ما يسميه غيرهم بالتخصيص، وإذا كان ذلك كذلك فإن القول بنسخ آية الوصية بآية المواريث لا يصح لفقد شرط من شروط النسخ وهو وجود التعارض بين الدليلين على وجه يتعذر معه الجمع بينهما، وكذلك الحال بالنسبة لدعوى النسخ بالحديث لأنه جاء مفسراً ومبيناً لآية الوصية لا ناسخاً لها.

الآية الثالثة: رقم (١٨٣) قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون).

ذكر السيوطي(٥٩) أنها منسوخة بالآية (١٨٧) من السورة نفسها، وهي قوله تعالى: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل... الآية).

وفي قول لبعض العلماء أن الآية محكمة غير منسوخة، لأنه لا تعارض بينها وبين التي بعدها(٦٠).

والاختلاف بين العلماء في نسخ هذه الآية أو عدمه يرجع أساساً الى اختلافهم في المراد بالتشبيه في قوله تعالى (كما كتب على الذين من قبلكم)، فقيل: التشبيه يرجع الى وقت الصوم وقدره. وقيل: التشبيه واقع على صفة الصوم الذي كان عليهم من منعهم من الأكل والشرب والنكاح، فكانوا إذا حان الإفطار، لا يفعل هذه الأشياء من نام. وقيل: التشبيه راجع الى أصل وجوب الصوم على من تقدم لا الى صفته ولا الى عدده (٦١).

وبناء على القول الأول والثالث في تفسير وجه الشبه بين ما كتب علينا وما كتب على من قبلنا تكون الآية محكمة غير منسوخة، لأنه لا تعارض بينها وبين التي بعدها، فهي إما أن تقرر أن الذي فرض عليهم شهر رمضان مثل الذي فرض علينا سواء، أو أن الصوم فرض علينا كما كان مفروضاً على الذين من قبلنا، أما صفة الصوم ووقته وعدده فمعلوم من وجوه أخرى لا من نفس الآية. أما الآية الثانية فقد جاءت لبيان حكم الأكل والشرب والجماع في ليال رمضان.

إذن فدعوى النسخ تقوم على أساس أن وجه الشبه هو في الصفة، ذلك أن المسلمين في أول الأمر كانوا يقتدون بصيام أهل الكتاب، فكانوا إذا صلوا العشاء وناموا حرم عليهم الطعام والشراب والوطء من ليلتهم تلك الى مثلها من الليلة القابلة، فخفف الله ذلك عنهم ونسخه بقوله: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم... الآية) وحتى تسلم دعوى النسخ هنا يتعين إثبات أن وجه الشبه هو في صفة الصوم، ومما يثبت ذلك أسلوب الآية الثانية في بيان حل الأكل والشرب والوطء فقوله تعالى: (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم) يدل على أن الله فرض علينا ما كان فرضه على من كان قبلنا من الصيام وترك الطعام والشراب والوطء بعد النوم، لأن الخيانة لا تلحق إلا من ترك ما أمر به وفعل ما نهي عنه. وقوله (فتاب عليكم) يدل على ذنب اكتسبوه وهو الوطء والأكل والشرب بعد النوم في ليال رمضان، وكذلك قوله (وعفا عنكم) يدل على أنهم أذنبوا ذنباً عفا لهم عنه، ولا يكون الذنب إلا عن ركوب نهي أو ترك أمر (٦٢).

ومما يثبت ذلك أيضاً ما روي في سبب نزول الآية من أن رجلاً من الأنصار كان يعمل صائماً حتى إذا أمسى جاء الى أهله، فقال هل عندكم طعام؟ قالت: لا ولكن أنطلق فأطلب لك، فغلبته عيناه فنام فلم يأكل ولم يشرب حتى أصبح، فأصبح صائماً قرأه النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد جهد جهداً شديداً، فسأله عن ذلك، فذكر ما كان منه بالأمس، وكان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أيضاً قد ذكر للنبي أنه قد وقع على زوجته بعدما نام فأنزل الله تعالى الآية (٦٣).

إذن تكون هذه الآية قد أحدثت تغييراً في بعض أحكام الصيام، أو نقول نسخت بعض أحكامه وهذه الأحكام هي بعض ما تحتمله آية (كتب عليكم الصيام) من معنى، وهو المعنى الذي قرره السنة النبوية، فتكون تلك الأحكام قد شرعتها الآية وأكدتها السنة، وقد جاءت

الآية الثانية لتسخ تلك الأحكام تخفيفاً عن أمة الإسلام - والله أعلم.

الآية الرابعة: رقم (١٨٤) قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين، فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون).

ذكر السيوطي وغيره من العلماء أنها منسوخة بقوله تعالى من السورة نفسها: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٦٤)، مستدلين على ذلك بما روي عن عدد من الصحابة أنه لما نزلت تلك الآية كان الصحيح المقيم إن شاء صام وإن شاء أفطر وأطعم مسكيناً عن كل يوم، فنسخ الله ذلك بالآية التي بعدها وأصبح الصوم على الصحيح المقيم على التعيين بعد أن كان واجباً على التخيير بينه وبين الفدية، وعلى هذا القول يكون معنى يطبقونه: يقدرون عليه بدون مشقة ولا يصومونه (٦٥).

وفي قول أن الآية محكمة غير منسوخة لما ورد عن ابن عباس في رواية أنها نزلت في الشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم، وفي الحامل والمرضع اللتين تتأذيان به، وعلى هذا القول يكون تقدير الكلام: وعلى الذين كانوا يطبقونه بمشقة أو لا يطبقونه (٦٦).

والذي يظهر لي في هذه الآية أنها عامة وأن قوله تعالى (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) يثبت التخيير لكل من يطبق الصوم سواء أطاقه بمشقة أم بغيرها، ثم جاء قوله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ليلغي التخيير في حق المقيم الذي يقدر على الصوم بدون مشقة، وهذا الإلغاء هو من باب التخصيص لا النسخ لأن حكم الآية باق في حق من أطاق الصوم بمشقة كالشيخ الفاني والحامل والمرضع، وعليه فإن الآية تكون مخصوصة لا منسوخة (٦٧).

الآية الخامسة: رقم (٢١٧) قوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل قتال فيه كبير... الآية).

وأكثر العلماء على أن هذه الآية منسوخة، لأن الله عظم القتال في الشهر الحرام، ثم نسخ ذلك بقوله: (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) (٦٨)، ويقولون: (فاقتلوا المشركين وجدتموهم) (٦٩) ويقولون: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) (٧٠)، فأباح الله قتلهم وقتالهم في كل موضع وفي كل وقت من شهر حرام وغيره (٧١).

وعن عطاء بن أبي رباح أن الآية محكمة غير منسوخة، فلا يجوز القتال في الشهر الحرام، لأن الآيات التي ادعى أنها ناسخة لها عامة في الأزمنة وهذه خاصة، والعام لا ينسخ الخاص (٧٢).

قال ابن العربي: (وهذا القول من عطاء مسبوق بالإجماع من الصحابة، والأخبار الواردة

عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بقتاله في الأشهر الحرم وإرساله سراياه فيها، وعليه يدل قوله تعالى: "إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض، منها أربعة حرم، ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم، وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة" (٧٣) فنهى عن ظلم النفس فيها وأمر بقتال المشركين كافة (٧٤).

الآية السادسة: رقم (٢٤٠) قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير إخراج.... الآية).

قال السيوطي: (والأكثرون على أنها منسوخة بآية "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً" (٧٥) والوصية لها منسوخة بالميراث) (٧٦).

وبيان ذلك أن أهل الجاهلية كانوا إذا مات أحدهم مكثت زوجته في بيته حولاً ينفق عليها من ميراثه، فإذا تم الحول خرجت من باب بيتها ومعها بعة فرمت بها وخرجت بذلك من عدتها، وكان معنى رميها بالبعرة أنها تقول: مكثي بعد وفاة زوجي أهون عندي من هذه البعة، ثم جاء الإسلام فأقرهم على ما كانوا عليه من مكث المتوفى عنها زوجها حولاً والافتاق عليها من ماله، وذلك بقوله (وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير إخراج)، ثم نسخ ذلك بالآية المتقدمة في نظم القرآن على هذه الآية، وهي قوله تعالى: (يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)، وأصبحت عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام، كما نسخ الأمر بالوصية لها من مال زوجها، بما فرض لها من ميراثه (٧٧).

وعن بعض المفسرين كمجاهد وأبي مسلم الأصفهاني أن الآية محكمة غير منسوخة، فقد روى السيوطي في الدر المنثور عن مجاهد قوله في تفسير آية (أربعة أشهر وعشراً): (كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها، واجب ذلك عليها، فأنزل الله: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم... الآية"، قال: فجعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية، إن شاءت سكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، وهو قول الله عز وجل: "غير إخراج" (٧٨). أما أبو مسلم الأصفهاني فيروى عنه أن معنى الآية: من يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وقد وصوا لأزواجهم بنفقة الحول وسكنى الحول، فإن خرجن قبل ذلك وخالفن الأزواج، بعد أن يقمن المدة التي ضربها الله تعالى لهن، فلا حرج فيما فعلن في أنفسهن من معروف لأن اقامتهن بهذه الوصية غير لازمة (٧٩).

وعلى قول مجاهد وأبي مسلم تكون الآية المدعى عليها النسخ متأخرة في النزول عن الآية التي ذكرت أنها ناسخة لها، والمتأخر لا ينسخ المتقدم. والصحيح هو العكس، فإن الآية المدعى عليها النسخ هي المتقدمة في النزول، يؤيد ذلك ما ثبت في صحيح البخاري عن زينب بنت أم مسلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت: (سمعت أم مسلمة تقول: جاءت امرأة الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت: (يا رسول الله، ان ابنتي توفى عنها زوجها، وقد

اشتكت عينها أفتكحلها؟ فقال رسول الله: لا مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: لا، ثم قال: إنما هي أربعة أشهر وعشراً، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول. قال حميد: فقلت لزَيْنَب: وما ترمي بالبعرة على رأس الحول؟ فقالت زَيْنَب: كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها دخلت حفشاً (٨٠) ولبست شر ثيابها ولم تمس طيباً حتى تمر بها سنة، ثم تؤتى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - فتفتض به، فقلما تفتض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شئت من طيب وغيره. سئل مالك: ما تفتض به؟ قال تمسح به جلدها (٨١).

قال القرطبي تعقيباً على هذا الحديث: (وهذا إخبار عنه (صلى الله عليه وسلم) عن حالة المتوفى عنهن أزواجهن قبل ورود الشرع، فلما جاء الإسلام أمرهن الله بملازمة البيوت حولاً ثم نسخ بالأربعة أشهر والعشر، هذا - مع وضوحه في السنة الثابتة المنقولة بأخبار الآحاد - إجماع من علماء المسلمين لا خلاف فيه، إلا رواية شاذة مهجورة جاءت عن ابن أبي نجيع عن مجاهد، لم يتابع عليها ولا قال بها فيما زاد على الأربعة الأشهر والعشر أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فيما علمت، وقد روى ابن جريج عن مجاهد مثل ما عليه الناس، فانهقد الإجماع وارتفع الخلاف (٨٢).

هذا وإذا كان قد نقل إجماع الصحابة والتابعين على نسخ الآية، فإن خلاف أبي مسلم الأصفهاني لا يخرق الإجماع ولا يقوى على نقضه.

الآية السابعة: رقم (٢٨٤) قوله تعالى: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، والله على كل شيء قدير).

ذكر السيوطي (٨٣): أنها منسوخة بقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (٨٤). وبيان ذلك أن الآية تفيد أن الله تعالى يحاسب عباده حتى على خطرات أنفسهم التي لا يملكون دفعها، والآية التي بعدها أفادت أن الله لا يحاسبهم عليها، لأنه لا يكلف نفساً إلا وسعها. والقول بنسخ الآية مروى عن عدد من الصحابة كأبي هريرة وابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم (٨٥)، وإليه ذهب بعض العلماء كابن العربي (٨٦) وابن حزم (٨٧).

وذهب عدد آخر من الصحابة وأكثر العلماء إلى أن الآية محكمة غير منسوخة، إلا أنهم اختلفوا في تفسيرها على عدة أقوال منها (٨٨):

- أن الآية مخصوصة نزلت في كتمان الشهادة خاصة، ودل على ذلك تقدم ذكر الشهادة في الآية التي قبلها في نظم القرآن.

- وقيل: إنها عامة، والله محاسب خلقه على ما لم يعملوه مما ثبت في أنفسهم وأضمره، وأرادوه، فيغفر للمؤمنين، وذلك قوله تعالى في الآية (فيغفر لمن يشاء). ويعاقب الكافرين

وذلك قوله تعالى (ويعذب من يشاء).

- وقيل: إن المؤاخذة بخطر النفس واقعة، ولكن معناها اطلاع العبد على نيته السيئة، فإذا جمع الله عز وجل الخلائق يوم القيامة، يقول لهم: أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم مما لم يطلع عليه ملائكتي، فلا يؤاخذهم به.

والذي يظهر لي في هذه الآية أنها محكمة غير منسوخة، وأن ما بينها وبين التي بعدها هو التخصيص لا النسخ، لأن حكمها في المحاسبة على إبداء ما في النفوس باق، يدلنا على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل) (٨٩).

ثانياً : من سورة آل عمران: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) (٩٠).

قال السيوطي : (وليس فيها آية يصح فيها دعوى النسخ غير هذه الآية) (٩١).

وبيان ذلك أنه لما نزلت هذه الآية شق ذلك على المسلمين، وقالوا: من يقوى على هذا، واشتد عليهم العمل، فقاموا حتى ورمت عراقيبهم، وتقرحت جباههم، فأنزل الله تخفيفاً عليهم قوله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم) (٩٢)، فنسخت الآية الأولى (٩٣).

وأكثر العلماء على أن الآية محكمة، لأن الأمر بتقوى الله لا ينسخ، وذلك لأن التقوى إجتنب ما نهى الله عنه، ولم ينه الله تعالى عن شيء، ولا أمر به إلا وهو داخل تحت الطاقة، ويكون تقدير الآية: اتقوا الله حق تقاته ما استطعتم. وعليه فتكون الآيتان متوافقتين وترجعان إلى معنى واحد وإذا كان ذلك كذلك فما بين الآيتين لا يسمى في تحقيق العلماء نسخاً، وإنما يسمى تفسير مجمل وبيان مشكل (٩٤).

ثالثاً : ومن سورة النساء، آيتان :

الآية الأولى: (١٥) قوله تعالى: (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً).

ذكر السيوطي (٩٥) أن أكثر العلماء على أنها والآية التي بعدها في نظم القرآن وهي قوله تعالى: (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما) منسوختان بآية الجلد من سورة النور، وهي قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (٩٦).

والذين قالوا بالنسخ هنا اختلفوا فيما بينهم، فمنهم من قال: بأن الآية الأولى قد دلت على أن حد الزانية كان أول الإسلام الحبس إلى أن تموت، أو يجعل الله لها سبيلاً، وهي عامة في البكر والثيب، والآية الثانية اقتضت أن حد الزانيتين الأذى، فظهر من الآيتين أن حد المرأة كان الحبس والأذى جميعاً، وحد الرجل كان الأذى فقط، لأن الحبس ورد خاصاً في النساء، والأذى

ورد عاماً في الرجل والمرأة، وإنما خصت النساء في الآية الأولى بالذكر لأنهن ينفرن بالحبس دون الرجال، وجمع بينهما في الآية الثانية لأنهم يشتركون في الأذى (٩٧).

ومنهم من قال: بأن الآية الأولى في المحصنين، والتي بعدها في البكرين. وقيل: إن الآية الأولى منسوخة بالثانية، فصار حكم الزانيين الأذى بالقول، والضرب بالأيدي والنعال، ثم نسخ ذلك بآية الجلد من سورة النور للبكرين، وبالرجم المنسوخ لفظه من التلاوة الباقي حكمه للمحصنين (٩٨).

كما ذكر السيوطي عن قوم ولم يسمهم أن الآيتين محكمتان، وأن الآية الأولى في إتيان المرأة، والثانية في إتيان الرجل، لأن قوله تعالى: (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) يقتضي فاحشة مخصوصة بالنساء، وقوله: (واللذان يأتيانها منكم) يقتضي فاحشة مخصوصة بالرجال (٩٩) ثم رجح السيوطي أن الآية الأولى في الزنا والثانية في اللواط خاصة (١٠٠).

والذي يظهر لي في الآيتين أنهما في الزنا خاصة لسببين: الأول: أنه لا يسوغ في اللغة أن تذكر الفاحشة في الآية الأولى بمعنى المساحقة، ثم يعاد الضمير عليها بمعنى اللواط في الآية الثانية، فالسياق يقتضي أن تكون الفاحشة في الآيتين بمعنى واحد، وهو الزنا.

والسبب الثاني: أنه لا يعقل أن تكون عقوبة المساحقة الحبس حتى الموت، وعقوبة اللواط مجرد الإيذاء لأن جريمة اللواط أخطر على كيان المجتمع من المساحقة، لذا خسف الله عز وجل الأرض بمرتكبيها، وهم قوم لوط (١٠١).

وإذا كانت الآيتان في الزنا خاصة فإنه لا خلاف في أن ما تضمنته من أذى وحبس منسوخ في حق الزناة، سواء قلنا: إن الآية الأولى في حق المحصنين من الرجال والنساء، والثانية في حق غيرهم، أو غير ذلك.

الآية الثانية: رقم (٣٣) قوله تعالى: (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون، والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم إن الله على كل شيء قدير).

روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال في معنى الآية: (كان الرجلان يتعاقدان ويتحالفان أنهما من مات قبل صاحبه، ورثه الباقي منهما، فهو قوله "فآتوهم نصيبهم" أي أوفوا لهم بما عاقدتموهم عليه، فنسخ ذلك بقوله "وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله" (١٠٢) (١٠٣). وروي نحو ذلك عن عكرمة وقتادة وغيرهم (١٠٤).

وعلى هذا التأويل المأثور تكون الآية منسوخة، وإلى نسخها ذهب جمهور العلماء (١٠٥). وعن بعض العلماء (١٠٦) أن الآية محكمة غير منسوخة، لكنهم اختلفوا في المراد بقوله تعالى: (والذين عقدت أيمانكم... الآية) فقيل: المراد بالذين عقدت لهم الأيمان: الحلفاء،

فقد أمر الله تعالى المؤمنين بأن يعطوهم نصيبهم من النصرة والنصيحة والوصية وما أشبه ذلك. وهذا التأويل بعيد لأن ظاهر قوله تعالى (فآتوهم نصيبهم) يقتضي نصيباً ثابتاً لهم، والنصرة والنصيحة والوصية ليست بنصيب ثابت.

وقيل: المراد بهم الأزواج خاصة، والنكاح يسمى عقداً. وقيل: الأعداء، وهم الأبناء بالتبني. وقيل: مولى المولاة. وعلى هذه الأقوال يكون معنى قوله تعالى (فآتوهم نصيبهم) أي نصيبهم من تركة المورث.

وهذه أقوال تتعارض مع ما أثر في تأويل الآية عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين، وقد قالوا إنها منسوخة بآية الإنفال، فينبغي الوقوف عند تأويلهم لها، لأنه إخبار عن الشريعة، وليس بخبر عن نظر وتأويل رأوم (١٠٧).

رابعاً : سورة المائدة، وفيها ثلاث آيات :

الآية الأولى: رقم (٢) قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام).

ذكر السيوطي (١٠٨) أن قوله تعالى: (ولا الشهر الحرام) منسوخ فقد نهى الله تعالى عن قتل المشركين في الشهر الحرام ثم أباحه بقوله: (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) (١٠٩). وقد تقدم الحديث في هذا الموضوع عند الحديث عن نسخ الآية السابعة عشرة بعد المائتين من سورة البقرة.

الآية الثانية: رقم (٤٢) قوله تعالى: (فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم).

ذكر السيوطي (١١٠) أنها منسوخة بقوله تعالى: (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك) (١١).

وبيان ذلك أن الآية قد نزلت أول ما قدم النبي (صلى الله عليه وسلم) المدينة، واليهود فيها يومئذ كثير، فكانوا إذا ترافعوا إلى النبي كان مخيراً إن شاء حكم بينهم وإن شاء أعرض عنهم ليكون ذلك ادعى لهم إلى الدخول في الإسلام، فلما قوي الإسلام نزل قوله تعالى: (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله.. الآية) فزال التخيير ولزم الحكم بينهم (١١٢).

وخالف في ذلك فريق من العلماء فذهبوا إلى أن الآية محكمة غير منسوخة، لكنهم اختلفوا فمنهم من قال: بأن الآية خاصة بالمعاهدين الذين لهم مع المسلمين عهد إلى مدة، فليس بواجب على الحاكم أن يحكم بينهم، بل يتخير في ذلك، لأن اليهود وهم الذين نزلت فيهم الآية كانوا عند قدوم النبي (صلى الله عليه وسلم) المدينة أهل موادة، أما أهل الذمة فيجب على حاكم المسلمين أن يحكم بينهم إذا تحاكموا إليه، لأن من مقتضى عقد الذمة التزامهم بأحكام الإسلام في الجرائم والمعاملات (١١٣).

ومنهج من قال: بأن الآية على عمومها ولا تعارض بينها وبين الآية التي ادعى أنها ناسخة لها، فهي تخير بين الحكم وتركه، والآية الأخرى بينت كيفية الحكم إذا كان هو الحكم بالقسط، والقسط هو الذي أنزل الله (١١٤). ويبدو لي رجحان هذا القول، لأن الآية المدعى عليها النسخ وإن كانت قد نزلت في شأن اليهود إلا أن العبرة بعموم لفظها لا بخصوص سببها، ثم أن ما بينها وبين الآية الأخرى من تعارض ظاهري أمكن إزالته بالجمع بينهما على نحو جائز شرعاً، فلا يكون لدعوى النسخ من معنى.

الآية الثالثة: رقم (١٠٦) قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية إثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم.. الآية).

ذكر السيوطي (١١٥) أنها منسوخة بقوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم) (١١٦).

وهذه الآية كما ذكر العلماء من أشكال ما في القرآن الكريم، فقد قال ابن العربي: (وهذه الآية في التفسير عضلة من العضل) (١١٧). وقال مكي: (وهذه الآية وما فيها من الحكم وما فيها من الإعراب والمعاني والقراءات من أشكال آية في القرآن) (١١٨). وروى السيوطي عن ابن شهاب الزهري قوله: (ولم نسمع في هذه الآية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا عن أئمة العامة سنة أذكرها، وقد كنا نتذاكرها أناساً من علمائنا أحياناً، فلا يذكرون فيها سنة معلومة ولا قضاء من إمام عادل، ولكنه مختلف فيه رأيهم) (١١٩).

ومن مواطن الإشكال في الآية قوله تعالى: (إثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم). وقد اختلف العلماء في تأويله (١٢٠).

ف قيل: إن معنى قوله تعالى (منكم) أي من عشيرتكم وقربائكم، ومعنى قوله (من غيركم) أي من غير القرابة والعشيرة من المؤمنين. وعلى هذا التأويل تكون الآية محكمة غير منسوخة. لكن المحققين من العلماء (١٢١) قد ضعفوه لأن الله تعالى قد استفتح الآية بخطاب المؤمنين عامة، فقال: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم) ثم قال: (أو آخران من غيركم)، ولا غير لأهل الإيمان إلا أهل الكفر.

وقيل: إن معنى قوله تعالى: (منكم) أي من المسلمين، ومعنى قوله: (من غيركم) أي من الكافرين. وعلى هذا التأويل يكون مقتضى الآية جواز شهادة غير المسلمين في الوصية حال السفر خاصة. وهذا الحكم اختلف العلماء فيه:

فمنهم من قال: بأنه منسوخ، لأن الآية نزلت ولم يكن الإسلام يومئذ إلا بالمدينة فجازت شهادة غير المسلمين. أما اليوم فقد انتشر الإسلام، والمسلمون في كل مكان، فسقطت شهادة الكفار، وقد أجمع المسلمون على أن شهادة الفساق لا تجوز، والكفار فساق فلا تجوز شهادتهم. وعلى هذا القول يكون الجزء المنسوخ من الآية هو قوله تعالى: (أو آخران من

غيركم) نسخه قوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم)، والكافر ليس يعدل فلا تقبل شهادته.

ومنهم من قال: بأنه محكم، فتجوز شهادة غير المسلمين للضرورة في الوصية حال السفر عند عدم المسلمين.

والذي يظهر لي في هذه الآية رجحان القول بعدم نسخها، لإمكان الجمع بينها وبين الآية التي ادعى أنها ناسخة لها، فالأمر بإشهاد ذوي عدل من المؤمنين في قوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم) عام في كل قضية، والأمر بإشهاد آخرين من غير المؤمنين خاص في الوصية في حال السفر، والخاص مقدم في العمل على العام.

خامساً : من سورة الأنفال

الآية : رقم (٦٥) قوله تعالى : (يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون). قال ابن عباس (رضي الله عنهما): (لما نزلت هذه الآية ثقلت على المسلمين فأعظموا أن يقاتل عشرون مائتين، ومائة ألفاً، فخفف الله عنهم، فنسخها بالآية الأخرى فقال: "الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين" (١٢٢)(١٢٣).

فحديث ابن عباس يفيد أن الله تعالى قد حط عن المسلمين فرض ثبوت الواحد أمام العشرة إلى ثبوت الواحد للثنتين، وقد قال بعض العلماء: إن الحكم إذا رفع بعضه أو بعض أوصافه أو غير عدده، فجائز أن يقال أنه نسخ، لأنه حينئذ ليس بالأول بل هو غيره (١٢٤).

وقد خالف في نسخ الآية بعض العلماء، فذهبوا إلى أنها محكمة، لأن حكمها لم يرفع كلياً، بدليل أن من وقف من المسلمين لعشرة فأكثر من الكافرين فليس ذلك بحرام عليه، بل هو مثاب مأجور، فالآية الأخرى أفادت التخفيف وانقاص العدد الذي يجب الثبات أمامه، وهذا ليس بنسخ، لأن النسخ يكون برفع حكم المنسوخ كله، والآية لم يرفع حكمها كلياً (١٢٥).

ولكن يرد على هذا القول بأن الحكم الذي شرع بالآية الأخرى وهو التخفيف بايجاب الثبات على كل مسلم أمام اثنين بدلاً من عشرة، لم يشرع على أنه رخصة لا يجوز العمل بها إلا عند تعذر العمل بالعزيمة التي هي حكم الآية الأولى، وإنما شرع ليحل محل الحكم الأول في كل حال، فلا يقال إن المسلمين في حال قوتهم يجب عليهم الثبات لعشرة أمثالهم من الكفار، لأن هذا الحكم قد نسخ فلم يعد محل تكليف، ولا يعتبر المؤمنون مخالفين إذا فروا في حال قوتهم أمام ثلاثة أمثالهم أو أكثر، لأنه لم يعد الثبات واجبا عليهم بعد النسخ أمام أكثر من مثليهم (١٢٦).

سادساً : من سورة براءة

الآية : رقم (٤١) قوله تعالى : (انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) فقد عمم الله تعالى بالأمر بالنفير والخروج للجهاد الجميع، شيوخاً وشباباً، ركبناً وممشاة، ثم نسخ ذلك، قال السيوطي: (بآيات العذر، وهي قوله تعالى: "ليس على الأعمى" (١٢٧)، وقوله: "ليس على الضعفاء" (١٢٨)، وبقوله: "وما كان المؤمنون لينفروا كافة" (١٢٩) (١٣٠).

والذي يظهر لي أن الآية محكمة غير منسوخة وذلك لإمكان الجمع بينها وبين الآيات التي بعدها، إما بجعل الأمر فيها على حالة ما إذا تعين الجهاد بغلبة العدو على قطر من الأقطار الإسلامية، فإذا كان ذلك وجب على جميع أهل ذلك القطر أن ينفروا ويخرجوا لملاقاة عدوهم خفافاً وثقالاً، شباباً وشيوخاً، كل على قدر طاقته، فإن عجزوا عن القيام بعدوهم كان على من قاربهم وجاورهم أن يخرجوا حسب ما لزم أهل تلك القطر، أما إن استغنوا عمن وراءهم، عذر القاعدون عنهم (١٣١). وإما بجعل الآيات المدعى أنها ناسخة مخصصة لما في الآية من عموم، فيكون النفير المطلوب في الآية والمأمور به أمراً عاماً هو في حق غير ذوي الأعذار كالمريض والضعفاء وذوي الحاجة (١٣٢).

سابعاً : من سورة النور

الآية : رقم (٣) قوله تعالى: (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين). وهذه الآية ذهب أكثر العلماء إلى أنها منسوخة، فقد كان الحكم في صدر الإسلام تحريم التزوج بالزانية، فرفع الله ذلك بقوله: (وأنكحوا الأيامى منكم) (١٣٣)، والزانية من أيامى المسلمين، فمن زنى بامرأة مسلمة أو كتابية، فله أن يتزوجها، أو لغيره من المسلمين أن يتزوجها بعد أن يستبرئها (١٣٤).

وعن بعض العلماء أن الآية محكمة غير منسوخة، فقد جاء في الجامع لأحكام القرآن: (قال قوم من المتقدمين: الآية محكمة غير منسوخة، عند هؤلاء من زنا فسد النكاح بينه وبين زوجته، وإذا زنت الزوجة فسد النكاح بينها وبين زوجها. وقال قوم من هؤلاء لا يفسخ النكاح بذلك، ولكن يؤمر الرجل بطلاقها إذا زنت ولو أمسكها أثم ولا يجوز التزوج بالزانية ولا من الزاني) (١٣٥).

والذي يترجح عندي أن علاقة الآية المدعى عليها بالنسخ بالآية الناسخة لها هي من نوع علاقة الخاص بالعام، تخصص عمومها ولا تنسخه، فالأمر بانكاح الأيامى ليس على عمومها وإنما أريد به انكاح الأعفاء والعفيفات. قال ابن العربي: (وقوله تعالى: "وأنكحوا الأيامى منكم" عام في انكاح كل أيم كانت زانية أو لم تكن، فرفع ذلك الأمر النهي، ومن عجب القضاء وكله

عجب، أنه لا يعلم أي آية نزلت قبل الآخرة، ولا يصح النسخ إلا بعد هذا، وأعجب منه وأغرب أن قوله: "وأنحكوا الأيامي منكم" عام، وقوله تعالى: "الزاني لا ينكح إلا زانية" خاص، فكيف يصح في معقول أحد أو ينتظم على لسان محصل أن العام يرفع الخاص، ويدفعه وينفيه ويزيله (١٣٦).

أما عن نكاح الزاني والزانية فإن قوله تعالى: (وحرم ذلك على المؤمنين) يفيد تحريمه، لكن ورد من السنة ما يصرف هذا القول عن ظاهره فعن ابن عمر (رضي الله عنهما) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: لا يحرم الحرام الحلال (١٣٧).

وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت: (سئل رسول الله عن رجل زنا بإمرأة فأراد أن يتزوجها أو ابنتها، قال: لا يحرم الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح) (١٣٨).

وعن سعيد بن جبير قال: سئل ابن عباس عن الرجل والمرأة يصيب كل واحد منهما من الآخر حراماً، ثم يبدو لهما فيتزوجان، قال ابن عباس (كان أوله سفاح وآخره نكاح) (١٣٩).

فبدلالة هذه الآثار يكون لفظ (حرم) في الآية بمعنى التنزيه، أي ينبغي أن يتنزه المؤمنون عن نكاح الزواني، وإنما عبر الشارع عن التنزيه بالتحريم للتغليظ، فإن نكاح الزواني يتضمن التشبيه بالفساق، والتعرض للتهمة، وسوء القالة والظعن في النسب إلى غير ذلك من المفاسد (١٤٠).

ثامناً : من سورة الأحزاب

الآية: رقم (٥٢) قوله تعالى: (لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك) وهي منسوخة بآية قبلها في النظم القرآني، وهي قوله تعالى: (يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن.. الآية) (١٤١). فبهذه الآية أحل الله عز وجل لرسوله ما كان قد حرمه عليه من قبل في قوله (لا يحل لك النساء من بعد)، فعن عائشة (رضي الله عنها) قالت: (ما مات رسول الله حتى أحل الله له النساء) (١٤٢).

وعن أم سلمة (رضي الله عنها) قالت: (لم يموت رسول الله حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء من يشاء) (١٤٣).

وقد روى القول بنسخ الآية عن عدد من الصحابة كعلي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما (١٤٤).

وذهب بعض العلماء إلى أن الآية محكمة غير منسوخة، ومعنى قوله تعالى: (لا يحل لك النساء من بعد) أي بعد التسع اللواتي مات عنهن، فقد حرم الله عز وجل على نبيه أن يتزوج عليهن لأنهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة فجوزين بالدنيا بهذا (١٤٥).

وقيل: إن معنى قوله تعالى: (من بعد) أي من بعد النساء المسلمات والموصوفات في قوله تعالى: (يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن، وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك، وإمراة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين(١٤٦)). وذلك لئلا تكون اليهوديات والنصرانيات أمهات للمؤمنين(١٤٧).

والذي يترجح عندي في هذه الآية أنها منسوخة، لأن من خالف في ذلك اعتبر أن الآية المدعى عليها النسخ هي المتأخرة في النزول لا الآية الناسخة لها (١٤٨). وما روي عن عائشة وأم سلمة (رضي الله عنهما) وهما من زوجات النبي الطاهرات يفيد عكس ذلك، والمصير إليه أولى لأنهما أدري بتاريخ النزول وتأخر الآية المنسوخة عن النسخة في النظم القرآني لا يضر، لأن المدار في النسخ على ترتيب النزول، لا على ترتيب المصحف.

تاسعاً : من سورة المجادلة

الآية : رقم (١٢) قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة). ففي هذه الآية أمر الله عز وجل المؤمنين بتقديم صدقة إذا أرادوا مناجاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وذلك بسبب أنهم كانوا يكثر على الرسول (صلى الله عليه وسلم) المسائل حتى شقوا عليه، فأراد الله عز وجل أن يخفف عن نبيه، فأمر أن لا يناجي أحد النبي حتى يقدم صدقه، فتوقف كثير من الناس عن النجوى، ثم شق ذلك عليهم، فخفف الله عنهم بنسخ الآية المتقدمة بقوله: (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خبير بما تعملون)(١٤٩).

والقول بنسخ الآية عليه أكثر العلماء (١٥٠)، وقد روي أن أول من عمل بالآية المنسوخة قبل أن تنسخ هو على بن أبي طالب كرم الله وجهه، فقد قال: (ما عمل بهذه الآية أحد غيري، ولا يعمل بها أحد بعدي، كان عندي دينار فبعته بعشرة دراهم، فكنت كلما ناجيت النبي قدمت بين يدي نجواي درهما، ثم نسخت فلم يعمل بها أحد)(١٥١).

ويرى بعض العلماء أن الآية محكمة غير منسوخة لعدم صحة ما روي من آثار بنسخها (١٥٢)، ولأن الأمر بتقديم الصدقة على النجوى إنما كان لتمييز المؤمنين من المنافقين، فلما تحقق الغرض انتهى الحكم، أي أن ذلك التكليف كان مقدراً بغاية، فوجب انتهاء بانتهاء تلك الغاية، وهذا لا يكون نسخاً (١٥٣).

وهذا الرأي يجانب الصواب، لأن الواقع الذي لا شك فيه هو أن المنافقين لم يمتازوا عن المؤمنين طوال حياة الرسول (عليه الصلاة والسلام)، فلو كان السبب في تقديم الصدقة هو

تمييزهم لما جاز أن يرفع أو يلحقه نسخ، وأيضاً لو كان السبب كذلك فهل يصح أن نعد الإمام على دون سائر الصحابة هو وحده المؤمن لأنه هو الذي تصدق من بينهم جميعاً (١٥٤) ثم إن الروايات التي رويت في تفسير الآية صريحة في تقرير أن السبب في الأمر بتقديم الصدقة لم يكن هو تمييز المنافقين عن المؤمنين وحسبنا من هذه الروايات تلك الرواية المشهورة عن علي بن أبي طالب وهي صحيحة، صححها الحاكم في المستدرک (١٥٥).

عاشراً : من سورة الممتحنة

الآية: رقم (١١) قوله تعالى: (وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم فآتوا الذين ذهبوا أزواجهم مثل ما أنفقوا، واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون). ذكر السيوطي أن للعلماء فيها أقوالاً ثلاثة (١٥٦).

الأول: أنها منسوخة بآية السيف وهي قوله تعالى: (وقاتلوا المشركين كافة) (١٥٧)، وبيان ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان قد صالح مشركي مكة عام الحديبية على أن من أتاه من أهل مكة مسلماً رده إليهم، ومن أتى أهل مكة مرتداً من أصحابه فهو لهم، وكتبوا بذلك الكتاب، فجاءت امرأة مسلمة بعد الفراغ من الكتاب مهاجرة، وجاء زوجها يطالب بردها، فنزل قوله تعالى من السورة نفسها: (ولا تمسكوا بعصم الكوافر وأسألوها ما أنفقتم وليسئلوها ما أنفقوا) (١٥٨)، فلم يرد النبي (صلى الله عليه وسلم) المرأة المسلمة إلى زوجها الكافر، وإنما أعطاه مهرها الذي كان دفعه إليها، وأصبح الحكم أن المسلمين يردون مهر من جاءتهم مسلمة من الكفار، وكذلك يفعل الكفار يردون من لحقت بهم مرتدة من المسلمين وإذا لم يفعلوا ذلك أخذ زوجها المسلم ما دفعه إليها من مهر من الغنائم التي تؤخذ من أيدي الكفار، ثم نسخ الله تعالى هذا الحكم بآية السيف إذ أمر الله تعالى نبيه أن ينبذ إلى كل ذي عهد عهده، وأن يقاتل المشركين كافة حيث وجدوا (١٥٩).

الثاني : أنها منسوخة بآية الغنيمة وهي قوله تعالى: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) (١٦٠)، فقد بين الله تعالى في هذه الآية ما يصنع بالغنيمة، ولا شيء فيها لمن ذهب زوجته إلى الكفار (١٦١).

الثالث: أنها محكمة غير منسوخة، ويجوز العمل بها الآن إن احتيج إليها (١٦٢).

وفي قول رابع لبعض العلماء أن الحكم الذي أفادته الآية كان قد أمر الله تعالى به المؤمنين في وقت المهادنة، فلما زالت تلك المهادنة زال هذا الحكم وبقي رسمه، فهو منسوخ بزوال العلة التي من أجلها وجب الحكم (١٦٣). وقد رجح ابن العربي هذا القول حيث قال: (والذي يصح أنه الناسخ لها زوال الهدنة ووجوب القتال، فإن ذلك كله حكم أوجبه الصلح فإذا زال زالت أحكامه، ولما زالت الهدنة وانقطع الصلح صح أن يقال في هذا أنه ناسخ ومنسوخ، وخرج عن

باب زوال الحكم بزوال وقته أو محله (١٦٤).

وهو الرأي الذي أميل إلى ترجيحه، خاصة وأن الإمام القرطبي قد نقل عن بعض المتقدمين ما يقويه، فذكر عن الزهري قوله: انقطع هذا عام الفتح. وذكر عن سفيان الثوري قوله: لا يعمل به اليوم (١٦٥).

حادي عشر: من سورة المزمل

قوله تعالى: (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً، نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً) (١٦٦). وهو منسوخ بقوله تعالى في آخر السورة: (إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك، والله يقدر الليل والنهار، علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى... الآية) (١٦٧).

وبيان ذلك أن الله تعالى قد وجه الخطاب إلى نبيه (عليه الصلاة والسلام) في أول السورة واصفاً له بالمتزمل وأمره له بقيام الليل تهجداً تاركاً له الخيار في أن يقوم نصف الليل أو ينقص من النصف قليلاً أو يزيد عليه. وهذا الخطاب ليس خاصاً بالنبي وإنما له ولأمته، فكثيراً ما يخص الله تعالى نبيه بالخطاب لفظاً، ويريد به دخول أمته معه (١٦٨)، ومما يدل على أن الخطاب هنا للنبي (صلى الله عليه وسلم) ولأمته ما روي من آثار عن بعض الصحابة، فعن سعيد بن هشام بن عامر: (أنه سأل عائشة (رضي الله عنها) عن قيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقالت: أليست تقرأ (يا أيها المزمل) قال: بلى، قالت: فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة، فقام النبي وأصحابه حولاً، فأمسك الله عز وجل خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء حتى أنزل الله في آخر السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة) (١٦٩).

وعن جابر بن عبد الله قال: (كتب علينا قيام الليل، فقمنا حتى انتفخت أقدامنا، وكنا في مغزى لنا، فأنزل الله الرخصة "علم أن سيكون منكم مرضى... إلى آخر السورة") (١٧٠).

فظاهر ما وري عن عائشة وجابر (رضي الله عنهما) يدل على أن الأمر بقيام الليل قد نسخ بآخر السورة، فأصبح القيام تطوعاً بعد أن كان فريضة، وبهذا قال أيضاً ابن عباس وقتادة وغيرهم (١٧١).

وذهب الإمام الشافعي في الرسالة إلى أن آخر السورة قد نسخ المقدار المأمور به في أولها، أما أصل وجوب التهجد فمنسوخ بافتراض الصلوات الخمس (١٧٢). وهو ما اختاره الإمام السيوطي فقد قال: (ومن المزمل قوله تعالى: "قم الليل إلا قليلاً" منسوخ بآخر السورة، ثم نسخ الآخر بالصلوات الخمس) (١٧٣).

هذا وسواء قلنا بأن أول السورة منسوخ بآخرها أو بالصلوات الخمس، فإن قيام الليل ليس

بفريضة، لكن المشهور من قول العلماء أن نسخه كان في حق الأمة، أما النبي (صلى الله عليه وسلم) فقد بقي القيام في حقه فريضة، ومقداره مفوض الى اختياره (١٧٤). يشهد لذلك قوله تعالى في سورة الإسراء: (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) (١٧٥) أي زيادة لك على ما هو مفروض على غيرك من الأمة (١٧٦).

خاتمة

الآن وقد انتهيت بحمد الله وتوفيقه من هذا البحث فإنني أسجل في خاتمته النقاط التالية:

١- إن الإمام جلال الدين السيوطي وقد تناول موضوع الناسخ والمنسوخ في عدد من مؤلفاته، نجده قد أفرد له باباً خاصاً في بعض منها، وما بحثه في هذا الباب من مسائل ليس غريباً على كتب العلماء والمؤلفين الذين سبقوه بالكتابة في هذا الموضوع، فالمسائل التي بحثها معروفة في كتبهم، بل إننا نجد السيوطي قد أكثر من النقل فيها عنهم.

٢- إن مما يلاحظ على كتابي الإمام السيوطي: "الإتقان في علوم القرآن" و "معترك الأقران في اعجاز القرآن" وجود تشابه كبير بينهما في باب الناسخ والمنسوخ، من حيث المسائل التي بحثت فيهما، والأسلوب والعبارة، حتى يخيل لمن يقرأ في أحدهما أنه يقرأ في الآخر منهما.

٣- مما يسجل للإمام السيوطي من سبق في علم الناسخ والمنسوخ أنه لاحظ أن الآيات المنسوخة أقل بكثير مما ذهب إليه من سبقه، وأن الذي أوقعهم في الإكثار منها إدخالهم في النسخ أقساماً لا علاقة لها به، وأنه بإخراج تلك الأقسام لا يبقى مما يصلح للنسخ سوى عدد يسير حرره فبلغ عشرين آية فقط.

٤- وبالسير على المنهج الذي ارتضاه الإمام السيوطي طريقاً لمعرفة الناسخ والمنسوخ من الآيات، نجد أن عدداً من الآيات التي ذكر أنها منسوخة ليست كما قال، وذلك لإمكان الجمع بينهما وبين التي ادعى أنها ناسخة لها، وبعد دراستنا لتلك الآيات، وصل عدد ما يصلح منها لدعوى النسخ إلى إحدى عشرة آية فقط.

٥- الآن وقد ثبت بالدليل والاستقراء وجود عدد من الآيات قد نسخ حكمها دون تلاوتها، فلا معنى لما يردده بعض المعاصرين من آراء للمعتزلة أكل عليها الدهر وشرب. هذا وبالله التوفيق، وهو من وراء القصد

الهوامش :

(❖) من هؤلاء الكاتب جواد موسى محمد عفانه، راجع كتابه: الرأي الصواب في منسوخ الكتاب، نشر وتوزيع دار البشير - عمان. ومنهم الدكتور أحمد حجازي السقا، راجع كتابه: لا نسخ في القرآن، نشر وتوزيع دار الفكر العربي - القاهرة - عام ١٩٧٨م.

(١) وممن نقل الاجماع على وقوع النسخ في شريعة الإسلام الإمام أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (٥٥١هـ-٦٣١هـ)، انظر كتابه: الإحكام في أصول الأحكام، أربعة أجزاء، دار الكتب العلمية - بيروت -، طبعة عام ١٩٨٣م، ج ٣ ص ١٦٥-١٦٧، وسيشار الى هذا المرجع فيما بعد هكذا: الأمدي: الإحكام. والعلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، أنظر حاشيته على شرح القاضي عضد الدين والملة المتوفى سنة ٧٥٦هـ لمختصر المنتهى الأصولي تأليف ابن الحاجب المالكي المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، جزءان، الناشر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طبعة عام ١٩٨٣ ج ٢ ص ١٨٨-١٩٠ وسيشار الى هذا المرجع فيما بعد هكذا: «التفتازاني: حاشية».

(٢) الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ): الإقتان في علوم القرآن، جزءان، طبعة عالم الكتب، بيروت، ج ٢ ص ٢١، وسيشار إليه فيما بعد هكذا السيوطي: الإقتان. وانظر له: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ثلاثة أجزاء، طبعة دار الفكر العربي، تحقيق علي محمد اليحاوي، ج ١ ص ١٠٨، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: السيوطي: معترك الأقران.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٦.

(٤) الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ): نواسخ القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى عام ١٩٨٥م، ص ١٧، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن الجوزي: نواسخ القرآن.

(٥) من القدامى إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف (٤١٩-٤٧٨هـ): البرهان في أصول الفقه، جزءان، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب، الطبعة الأولى عام ١٩٧٩م ج ١ ص ١٣٠-١٣٠٣، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: إمام الحرمين: البرهان، والأمدي: الإحكام ج ٣ ص ١٦٥-١٧٩. ومن المحدثين: الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، جزءان، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج ٢ ص ٩٣-١٠٤، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الزرقاني: مناهل العرفان، والدكتور مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية، جزءان، الطبعة الثالثة

عام ١٩٨٧م، دار الوفاء - مصر، ج١ ص ٢٢١-٢٧٩، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية.

(٦) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ٢٠، ومعتك الأقران ج١ ص ١٠٩.

(٧) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ٢١، ومعتك الأقران ج١ ص ١١١.

(٨) التفتازاني: حاشية ج٢ ص ١٩٤، الزرقاني: مناهل ج٢ ص ٧٤، والإمام بدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، أربعة أجزاء، الطبعة الثانية، دار المعرفة - بيروت ج٢ ص ٣٩، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الزركشي: البرهان.

(٩) راجع في ذلك: التفتازاني: حاشية ج٢ ص ١٨٥، والإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ): إرشاد الفحول الى تحقيق الحق في علم الأصول، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ص ١٨٤، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الشوكاني: إرشاد الفحول.

(١٠) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢٤، الشوكاني: إرشاد الفحول ص ١٨٤، مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج١ ص ١٨٢-٢٠٥، والإمام أبو عبدالله محمد بن حزم (٣٨٣-٤٥٦هـ): الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحقيق الدكتور عبدالغفار البنداري، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية - بيروت ص ٧، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن حزم: الناسخ والمنسوخ، وأبو اسحق ابراهيم موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): الموافقات في أصول الشريعة، طبعة دار المعرفة، بيروت، أربعة أجزاء، ج٢ ص ١٠٦-١٠٧، وسيشار إليه فيما بعد هكذا الشاطبي: الموافقات.

(١١) ابن حزم: الناسخ والمنسوخ ص ٧، والإمام أبو بكر محمد بن موسى الحازم الهمذاني (٥٤٨-٥٨٤هـ): الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الآثار، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الثانية عام ١٩٨٩م، ص ٥٣، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الهمذاني: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ.

(١٢) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ٢١، ومعتك الأقران ج١ ص ١١٠.

(١٣) سورة الأعراف: الآية (١٩٩).

(١٤) سورة التوبة: الآية (٥).

(١٥) سورة البقرة: الآية (١٠٦).

(١٦) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ١١١-١١٢، وانظر: الزركشي: البرهان ج٢ ص ٤٢.

(١٧) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ٢٤، ومعتك الأقران ج١ ص ١٢١.

(١٨) السيوطي: التعبير في علم التفسير، تحقيق الدكتور فتحى عبدالقادر، طبعة دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، عام ١٩٨٢م، ص ٢٥٢، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: السيوطي: التعبير.

(١٩) الشاطبي: الموافقات ج٢ ص ١٠٨-١٠٩، وانظر الفروق بين النسخ وكل من التخصيص والتقييد في: الزرقاني: مناهل العرفان ج٢ ص ٨٠-٨١، مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج١ ص ١٢٢-١٢٥، ١٥٥-١٦٠.

(٢٠) السيوطي: الإتيان ج١ ص ٢١، الشوكاني: إرشاد الفحول ص ١٨٦، والإمام أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦م، دار المنارة جدة ص ١٠٩، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: مكي: الإيضاح.

(٢١) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢٣، الزركشي: البرهان ج٢ ص ٤٨، القاضي أبو بكر ابن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ): النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، جزءان تحقيق ودارسة الدكتور عبدالكبير العلوي، طبعة وزارة الأوقاف المغربية عام ١٩٨٨م، ج٢، ص ١، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن العربي: النسخ والمنسوخ.

(٢٢) الإمام ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، أربعة أجزاء، طبعة دار الحديث - القاهرة عام ١٩٨٤م، ج٢ ص ٤٨٤، وسيشار إليه بعد هكذا: ابن حزم: الإحكام.

(٢٣) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ٢٤، معترك الأقران ج١ ص ١٢٣، الشوكاني: إرشاد الفحول ص ١٩٧، الهمداني: الإعتبار في النسخ والمنسوخ ص ٥٦-٥٧.

(٢٤) مكي: الإيضاح ص ٧٧، الهمداني: الإعتبار في النسخ والمنسوخ ص ٩٩.

(٢٥) الهمداني: الإعتبار في النسخ والمنسوخ ص ١٠٨-١٠٩، ابن العربي: النسخ والمنسوخ ج٢ ص ٣-٤.

(٢٦) سورة البقرة الآية (١٤٤).

(٢٧) السيوطي: التعبير ص ٢٥٥.

(٢٨) المرجع السابق، والإتيان ج٢ ص ٢١.

(٢٩) سورة البقرة: الآية (١٨٠).

(٣٠) الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجة (ت ٢٧٥هـ): السنن، طبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، ج٢ ص ٩٠٥، كتاب الوصايا، باب (لا وصية لوارث) حديث رقم (٢٧١٣) و (٢٧١٤)، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن

ماجة: السنن.

وأبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ): السنن، طبعة دار الحديث - القاهرة عام ١٩٨٧، ج٢ ص ٢٤٧ كتاب (الوصايا) باب (إبطال الوصية للوارث)، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: النسائي: السنن.

(٣١) سورة الأعلى: الآيتين (١٨، ١٩).

(٣٢) السيوطي: الإتيقان ج٢ ص ٢٦، ومعتك الأقران ج١ ص ١٢٨، ١٢٩ وانظر: الزركشي: البرهان ج٢ ص ٤٠.

(٣٣) السيوطي: الإتيقان ج٢ ص ٢٥، انظر: ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٣٤.

(٣٤) السيوطي: الإتيقان ج٢ ص ٢٦، وانظر: الزركشي: البرهان ج٢ ص ٣٩-٤٠.

(٣٥) سورة الإسراء الآية (٨٦).

(٣٦) السيوطي: التحرير ص ٢٥٥-٢٥٩، وابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٣٥-٣٨.

(٣٧) السيوطي: الإتيقان ج٢ ص ٢٦.

(٣٨) المرجع السابق ج٢ ص ٢٥، وانظر الزركشي: البرهان ج٢ ص ٣٧.

(٣٩) راجع: الآمدي: الإحكام ج٣ ص ٢٠١-٢٠٥، ابن حزم: الإحكام ج٢ ص ٤٦٦-٤٦٨،

الزرقاني: مناهل العرفان ج٢ ص ١١٢-١١٥.

(٤٠) وهو الدكتور مصطفى زيد. راجع كتابه النسخ في الشريعة الإسلامية، وهو مرجع سابق ج١ ص ٢٨٣-٢٨٥.

(٤١) السيوطي: الإتيقان ج٢ ص ٢٢، معتك الأقران ج١ ص ١١٣.

(٤٢) انظر ص ٧-٨ من هذا البحث.

(٤٣) سورة النور: الآية (٥٨).

(٤٤) سورة النساء: الآية (٨).

(٤٥) السيوطي: الإتيقان ج٢ ص ٢٣، ومعتك الأقران ج١ ص ١١٨.

(٤٦) السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ستة أجزاء، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ج١ ص ١٠٨، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: السيوطي: الدر المنثور.

(٤٧) المرجع السابق ج١ ص ١٤١-١٤٢.

(٤٨) أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت ٤٦٨هـ): أسباب النزول، طبعة مؤسسة الحلبي

- وشركاه - القاهرة، ص ٢٤، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: النيسابوري: أسباب النزول.
- (٤٩) السيوطي: الإكليل في استنباط التنزيل، تحقيق سيف الدين عبد القادر، الطبعة الثانية عام ١٩٨٥، دار الكتب العلمية - بيروت ص ٣١، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: السيوطي: الإكليل.
- (٥٠) المرجع السابق ص ٣٤.
- (٥١) السيوطي: الدر المنثور ج ١ ص ١٤٣.
- (٥٢) السيوطي: الإقتان ج ٢ ص ٢٢، معترك الأقران ج ١ ص ١١٥، ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ١٧-١٨، مكي: الإيضاح ص ١٤١-١٤٢، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٥٨-٦٢.
- (٥٣) سبق تخريجه.
- (٥٤) السيوطي: الإكليل ص ٣٨.
- (٥٥) الدكتور وهبة الزحيلي: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، اثنان وثلاثون جزءاً، الطبعة الأولى عام ١٩٩١م، دار الفكر - دمشق ج ٢ ص ١٢٢، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الزحيلي: التفسير المنير.
- (٥٦) سورة النساء: الآية (١١).
- (٥٧) الإمام محمد بن ادریس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ): الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الرابعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ص ١٢٨-١٣٩، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الشافعي: الرسالة.
- (٥٨) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن، عشرون جزءاً، طبعة دار إحياء التراث العربي، ج ٢ ص ٢٦٢، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن.
- (٥٩) السيوطي: الإقتان ج ٢ ص ٢٢، معترك الأقران ج ١ ص ١١٥.
- (٦٠) الزرقاني: مناهل العرفان ج ٢ ص ١٥٥، مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج ٢ ص ٦٣٥.
- (٦١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٧٤-٢٧٥، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٦٢-٦٥.
- (٦٢) مكي: الإيضاح ص ١٤٧-١٤٨، ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ٢٦-٢٧.
- (٦٣) السيوطي: الدر المنثور ج ١ ص ١٧٦-١٧٧، النيسابوري: أسباب النزول ص ٣٠-٣١.

- (٦٤) سورة البقرة: الآية (١٨٥).
- (٦٥) السيوطي: الإتقان ج٢ ص ٢٢، معترك الأقران ج١ ص ١١٥، والدر المنثور ج١ ص ١٧٦-١٧٨، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٦٥-٦٨، مكي: الإيضاح ص ١٤٩-١٥١،
- (٦٦) السيوطي: الإكليل ص ٣٩، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٦٨-٧٠.
- (٦٧) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٢ ص ٢٨٨-٢٨٩.
- (٦٨) سورة التوبة: الآية (٣٦).
- (٦٩) سورة التوبة: الآية (٥).
- (٧٠) سورة التوبة: الآية (٢٩).
- (٧١) السيوطي: الإتقان ج٢ ص ٢٢، ومعترك الأقران ج١ ص ١١٥، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٨٠-٨١، مكي: الإيضاح ص ١٦٠.
- (٧٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٣ ص ٤٣، مكي: الإيضاح ص ١٦٠.
- (٧٣) سورة التوبة: الآية (٣٦).
- (٧٤) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٢٧.
- (٧٥) سورة البقرة: الآية (٢٣٤).
- (٧٦) السيوطي: معترك الأقران ج١ ص ١١٥-١١٦، والإكليل ص ٥٩-٦٠.
- (٧٧) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٣١-٣٢، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٩٠-٩١، مكي: الإيضاح ص ١٨٢-١٨٣، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٣ ص ٢٢٦.
- (٧٨) السيوطي: الدر المنثور ج١ ص ٢٨٩.
- (٧٩) الزحيلي: التفسير المنير ج٢ ص ٤٠٤.
- (٨٠) حفشا: الحفش (بكسر الحاء وسكون الفاء): البيت الصغير وقال الشافعي: الحفش: البيت الذليل، الشعث البناء. انظر: أحمد علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٣هـ): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الطبعة الأولى عام ١٩٨٧م، دار الريان للتراث - القاهرة، ج٩ ص ٣٩٩ وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن حجر: فتح الباري.
- (٨١) ابن حجر: فتح الباري ج٩ ص ٣٩٤-٣٩٥ كتاب الطلاق، باب مراجعة الحائض، حديث رقم ٥٣٣٦ و ٥٣٣٧.
- (٨٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٣ ص ٢٢٧.
- (٨٣) السيوطي: معترك الأقران ج١ ص ١١٦، والإتقان ج٢ ص ٢٣.

- (٨٤) سورة البقرة: الآية (٢٨٦).
- (٨٥) السيوطي: الدر المنثور ج ١ ص ٣٧٤، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٩٧-١٠٠.
- (٨٦) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ٣٤-٣٨.
- (٨٧) ابن حزم: الناسخ والمنسوخ ص ٣٠.
- (٨٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٤٢١-٤٢٢، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٠١-١٠٢، مكي: الإيضاح ص ٢٠٠، ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ٣٣-٣٤.
- (٨٩) ابن ماجة: السنن ج ١ ص ٦٤٨، كتاب الطلاق باب (١٠)، حديث رقم (٢٠٤٠)، النسائي: السنن ج ٢ ص ١٥٦-١٥٧، كتاب الطلاق، باب (من طلق في نفسه)، ابن حجر: فتح الباري ج ٩ ص ٣٠٠، كتاب الطلاق، باب (١١) حديث رقم (٥٢٦٩).
- (٩٠) سورة آل عمران: الآية (١٠٢).
- (٩١) السيوطي: معترك الأقران ج ١ ص ١١٦، والإتقان ج ٢ ص ٢٣.
- (٩٢) سورة التغابن: الآية رقم (١٦).
- (٩٣) السيوطي: الدر المنثور ج ٢ ص ٥٩، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٤ ص ١٥٧، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٠٧-١٠٨، ابن حزم: الناسخ والمنسوخ ص ٣١.
- (٩٤) مكي: الإيضاح ص ٢٠٣-٢٠٤، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٠٨-١٠٩.
- (٩٥) السيوطي: الإكليل ص ٨٣.
- (٩٦) سورة النور: الآية (٢).
- (٩٧) السيوطي: الدر المنثور ج ٢ ص ١٢٩، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٢٠-١٢١.
- (٩٨) مكي: الإيضاح ص ٢١٤.
- (٩٩) ذكر بعض المفسرين هذا القول منسوباً الى أبي مسلم الأصفهاني الذي أنكر وقوع النسخ في القرآن راجع: الزحيلي: التفسير المنير ج ٤ ص ٢٩٠.
- (١٠٠) السيوطي: الإكليل ص ٨٣.
- (١٠١) مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج ٢ ص ٨٣٥-٨٣٦.
- (١٠٢) سورة الأنفال: الآية (٧٥).
- (١٠٣) مكي: الإيضاح ص ٢٢٧-٢٢٨.
- (١٠٤) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٢٧.

- (١٠٥) المرجع السابق ص ١٢٨، ابن الحزم: الناسخ والمنسوخ ص ٣٤.
- (١٠٦) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٦٦، الزحيلي: التفسير المنير ج ٥ ص ٤٩-٥٠، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٢٨-١٣٠.
- (١٠٧) انظر: ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ١٤١-١٤٢.
- (١٠٨) السيوطي: الإقتان ج ٢ ص ٢٣.
- (١٠٩) سورة التوبة: الآية (٣٦).
- (١١٠) السيوطي: معترك الأقران ج ١ ص ١١٧.
- (١١١) سورة المائدة: الآية (١١٠).
- (١١٢) السيوطي: الدر المنثور ج ٢ ص ٢٨٤، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٨٥-١٨٦، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٤٧.
- (١١٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٨٤، الزحيلي: التفسير المنير ج ٦ ص ١٩٧.
- (١١٤) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٤٨، مكي: الإيضاح ص ٢٧٢، ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ٢٠٢.
- (١١٥) السيوطي: معترك الأقران ج ١ ص ١١٧.
- (١١٦) سورة الطلاق الآية (٢).
- (١١٧) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج ٢ ص ٢٠٧.
- (١١٨) مكي: الإيضاح ص ٢٧٧.
- (١١٩) السيوطي: الدر المنثور ج ٢ ص ٣٤٣.
- (١٢٠) المرجع السابق ج ٢ ص ٣٤٣، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٤٩-٣٥١، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٥١-١٥٢، مكي: الإيضاح ص ٢٨٥-٢٧٩.
- (١٢١) مكي: الإيضاح ص ٢٧٧، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٥١.
- (١٢٢) سورة الأنفال: الآية (٦٦).
- (١٢٣) السيوطي: الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٠.
- (١٢٤) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٤٥.
- (١٢٥) مكي: الإيضاح ص ١٠٣، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٦٩، الزحيلي: التفسير المنير ج ١ ص ٥٩.

- (١٢٦) مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج٢ ص ٨٢٤، الزرقاني: مناهل العرفان ج٢ ص ١٦٢.
- (١٢٧) سورة النور: الآية (٦١).
- (١٢٨) سورة التوبة: الآية (٩١).
- (١٢٩) سورة التوبة: الآية (١٢٣).
- (١٣٠) السيوطي: الإتيان ج٢ ص ٢٣.
- (١٣١) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٧٦، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٨ ص ١٥٠-١٥١.
- (١٣٢) مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج٢ ص ٧٤٥، الزرقاني: مناهل العرفان ج٢ ص ١٦٢.
- (١٣٣) سورة النور: الآية (٣٢).
- (١٣٤) السيوطي: معترك الأقران ج١ ص ١١٧، والدر المنثور ج٥ ص ٢٠، ابن حزم: الناسخ والمنسوخ ص ٤٧، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٢ ص ١٦٩، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ١٩٨، مكي: الإيضاح ص ٣٥٩.
- (١٣٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٢ ص ١٧١.
- (١٣٦) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ١٣١.
- (١٣٧) ابن ماجة: السنن ج١ ص ٦٤٩، كتاب النكاح باب (لا يحرم الحرام الحلال) حديث رقم (٢٠١٥)، علي ابن عمر الدار قطني: السنن، طبعة عالم الكتب - بيروت، ج٢ ص ٢٦٨، حديث رقم (٨٩) وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الدارقطني: السنن.
- (١٣٨) الدار قطني: السنن ج٣ ص ٢٦٨ حديث رقم (٩٠).
- (١٣٩) المرجع السابق، حديث رقم (٩١).
- (١٤٠) محمد علي السائيس: تفسير آيات الأحكام، (٤) أجزاء في مجلد واحد، طبعة عام ١٩٥٣، مطبعة محمد علي صبيح - بالقاهرة ج٣ ص ١١٩. وسيشار إليه فيما بعد هكذا: السائيس: تفسير آيات الأحكام.
- (١٤١) سورة الأحزاب: الآية (٥٠).
- (١٤٢) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢١٠، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٤ ص ٢١٩، مكي: الإيضاح ص ٢١٩.

- (١٤٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج٤ ص ٢١٩.
- (١٤٤) المرجع السابق، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢١٠، مكي: الإيضاح ص ٣٨٥.
- (١٤٥) المراجع السابقة، الزحيلي: التفسير المنير ج٢٢ ص ٧٦-٧٧.
- (١٤٦) سورة الأحزاب: الآية (٥٠).
- (١٤٧) السيوطي: الدر المنثور ج٥ ص ٢١١-٢١٢، ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٣٢٣، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢١١.
- (١٤٨) انظر: ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٣٣٤، مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج٢ ص ٧٦٣.
- (١٤٩) سورة المجادلة: الآية (١٣).
- (١٥٠) السيوطي: الدر المنثور ج٦ ص ١٨٥-١٨٦، ابن حزم: الناسخ والمنسوخ ص ٥٩، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢٣٥-٢٣٦، مكي: الإيضاح ص ٤٢٦-٤٢٧، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٧ ص ٣٠١-٣٠٣.
- (١٥١) السيوطي: التحرير ص ٢٦١، محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم ت(٤٠٥هـ): المستدرك على الصحيحين، طبعة دار المعرفة - بيروت ج٢ ص ٤٨٢، كتاب التفسير، تفسير سورة المجادلة، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الحاكم: المستدرك.
- (١٥٢) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٣٨٢-٣٨١.
- (١٥٣) الزحيلي: التفسير المنير ج٢٨ ص ٤٧.
- (١٥٤) مصطفى زيد: النسخ في الشريعة الإسلامية ج٢ ص ٢٧١-٢٧٢.
- (١٥٥) الحاكم: المستدرك ج٢ ص ٤٨٢.
- (١٥٦) السيوطي: معترك الأقران ج١ ص ١١٨، وانظر: ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٣٨٦.
- (١٥٧) سورة التوبة: الآية (٣٦).
- (١٥٨) سورة الممتحنة: الآية (١٠).
- (١٥٩) السيوطي: الدر المنثور ج٦ ص ٢٠٦-٢٠٧، والإكليل ص ٢٦٠-٢٦١، ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢٤١-٢٤٢.
- (١٦٠) سورة الأنفال: الآية (٤١).
- (١٦١) مكي: الإيضاح ص ٤٣٦، الزرقاني: مناهل العرفان ج٢ ص ١٦٥.

- (١٦٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٨ ص ٦٩، مكي: الإيضاح ص ٤٣٧، مصطفى زيد: النسخ في الشريعة ج٢ ص ١٦٥.
- (١٦٣) مكي: الإيضاح ص ٤٣٥-٤٣٦.
- (١٦٤) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٢٨٧.
- (١٦٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٨ ص ٦٩.
- (١٦٦) سورة المزمل: الآيات (١-٣).
- (١٦٧) سورة المزمل: الآية (٢٠).
- (١٦٨) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٤٠١، مكي: الإيضاح ص ٤٤٢، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٩ ص ٣٤، السائيس: تفسير آيات الأحكام ج٤ ص ١٨٩.
- (١٦٩) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٤٠٢، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٩ ص ٣٤.
- (١٧٠) ابن الجوزي: نواسخ القرآن ص ٢٤٧.
- (١٧١) انظر المراجع المتقدمة تحت رقم (١٦٨) و (١٦٩) و (١٧٠).
- (١٧٢) الشافعي: الرسالة ص ١١٤-١١٥.
- (١٧٣) السيوطي: الإتقان ج٢ ص ٢٣.
- (١٧٤) ابن العربي: الناسخ والمنسوخ ج٢ ص ٤٠٣، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١٩ ص ٥٤، الزحيلي: التفسير المنير ج٢٩ ص ١٩٥-١٩٦.
- (١٧٥) سورة الإسراء: الآية (٧٩).
- (١٧٦) مكي: الإيضاح ص ٧٥، وانظر ٤٤٣.